



رؤى

الحرب

والصناعة وصحة الدولة: ما التنمية وما السلام؟

قصي همزور

إن إلى جاء من هو متفق عليها في اقتصاد الحرب نفسه (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، وأنه عليها الاستعماري، لكنها استغاثت كذلك من إرثها ذلك في عملية إعادة الإعمار، مثلما فعلت ألمانيا، إن، هناك ما يكفي من الفرائض التاريخية لتفوق إن خلاصة "الحرب صحة الدولة" خلاصة مستودعة بالأنه، لكن، ما الذي يجعل الحرب كذلك لبعض الدول ثم هي وبال وشراً على دول أخرى؟

الإجابة قد تكون قصيرة أو طويلة، لكنها ليست كاملة على أي حال؛ أي ليست مستوفية وواقفة تمام الثقة، البلدان ذات الاقتصاد الزراعي تحتاج للاستقرار السياسي - أو غياب الحرب - أكثر من البلدان ذات الاقتصاد الصناعي، لأن الأخيرة يمكنها تدوير مكامنها الصناعية حسب احتياجات الحرب نفسها، وبالتالي فهي قد تستفيد من الحرب أو تتأذى منها، وبالتالي فإن شرح أن علاقات القوى، والقدرات التكنولوجية، وجغرافيا الحرب، والفعالية اللوجستية والإدارية، وسلاسل قيمة الإنتاج والاستهلاك والسلع والألات والأسلحة، كلها عوامل تتصافر لتجعل بعض بلدان العالم اليوم لها مصلحة اقتصادية في شقوب الحروب واستمرارها، بينما البعض الآخر يخسر ويعد، بشرطاً اقتصادياً وتنوياً، من الحروب، بحيث أن مصلحتها الأساسية مرتبطة بتقليل النزاعات المسلحة والمزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي، ليس في حدودها الجغرافية فحسب، وإنما حتى في منطقة جوارها العام، لأجل ذلك، فالسؤال في السودان، مثلاً، مهم لأجل تقدم قطار التنمية ولتجاني لعالي الاقتصاد؛ بل والسلام في أيوبيا كذلك مهم جداً لنفس السبب للسودان أيضاً وليس لثيوبيا فحسب، وعلى ذلك ص، ولأجل ذلك أيضاً، يمكن تذكر السودان هنا إنما نتحدث عن سلام حقيقي، غير سطحي أو ميسر؛ لأن السطحية والنزاع لا تظهر لتتجلى في الواقع، فالاستعمار والتنمية والتعاضد بالموضوع، ملموسة، لا تتخذ بالوقر ومحتوياتها إنما لم تتجسد على أرض الواقع، كيف إن عرف السودان؟ تعرفه بتمارده؛ كما تعرف التنمية بتمارها.

البريطانية فإن حروبها التوسعية في العالم، وحروب ضيقها للمستعمرات وإخماد التمردات والثورات، كانت مربوطة ارتباطاً مباشراً بإزدهار القطاع الصناعي في مركز الإمبراطورية وبعض ضواحيها المختارة، كما ارتبط بالتمتعص موراد المستعمرات، ولم يبدأ العجز بظفر في قوة الإمبراطورية البريطانية إلا بعد استنزاف طويل وتوسع شاسع، وخسائر الحرب العالمية الثانية (التي كانت كثيرة حتى على المنتصرين، ما عدا الولايات المتحدة) مع صعود قوى عالمية جديدة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كذلك، كان نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا صاحب قوة اقتصادية، بينما كان يحكم أقلية شعب البلاد بالجنوبيون، ولوجوده في محيط معارلة - مع بداية حقبة الاستقلال السياسي للشعوب الإفريقية - استمر ذلك النظام كثيراً في الصناعات الحربية وفي النظم الإدارية التي تقوي من شوكة الدولة، كما استمر أيضاً في بحوث "طبية" (والصحيح أنها كانت بحوثاً ضد الطب، كمنهية علاجية) لإبتكار أسلحة بيولوجية وسرديات "علمية" (زائفة) تزيد من استمرارية سلطة الأقلية البيضاء؛ وحتى في الوقت الذي ظهرت فيه حملة المقاطعة ضد جنوب إفريقيا لم يأتراً اقتصادها كثيراً في البداية، بل ضح خياط في صناعات أخرى محلية لإحلال الوارد، إسرائيل كذلك استغاثت كثيراً من المقاطعة الكبيرة التي طاعتها في الدول المجاورة، وعموم محيط الغدء من حولها؛ لأن تلك الظروف جعلتها تدير نفسها بكفاءة عالية كبرولة في حالة حرب دائمة، وجعلتها تتمد سلطات ومهارات المواطنين كافة عن طريق التجنيد الإلزامي والتنظيم القوي لأورث التضامناً عاماً في سجل الدولة وعلمها وصناعاتها وسماعي التطور التكنولوجي، يضاه ذلك أن تلك الظروف زادت وقت من ميررات إسرائيل لاستقطاب دعم ووجسني واقتصادي هائل ومستمر والمباشر من خارجها، والنتيجة كانت تطوراً تطوراً اقتصادياً وتكنولوجياً وإدارياً كبيراً وسريعاً بصورة ما، كانت في الأرجح أن تكون لو لا توفر تلك المعالجة لها بصورة ملموسة، أما اليابان فهي كانت أيضاً دولة استعمارية بالنسبة لجيرانها، وكان توسعها الحربي كذلك إذا عاك لموسى على ترتيب اقتصادها الداخلي وقدراتها الإدارية المحلية بصورة جعلتها متفوقة على جيرانها،

قصي همزور

في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر وأقوى إمبراطورية في التاريخ البشري حتى الآن، والتي لم يتجاوز مجمل تاريخها 250 عاماً بعد، هناك عبارة مشهورة، وردت من قلم كاتب أمريكي، تقول "الحرب صحة الدولة" (War is the health of the state) وقد يستغرب بعض من يقرأ هذه العبارة، خاصة من بلدان "العالم الثالث"، المرهوبة بحروب أكثر مورارها وسفكت دماء أبنائها وشربت أعاليها ودمرت بنيتها التحتية، لكن هذا الاستغراب إن يكون كثيراً بين مواطني الولايات المتحدة، أو ألمانيا أو روسيا أو بريطانيا أو فرنسا، أو حتى اليابان وجنوب إفريقيا، وإسرائيل، وغيرها من الدول، ذلك لأن هذه الدول المتحورة لديها تاريخ مجرب يسند هذه الخلاصة.

على سبيل المثال، لم تشهد الولايات المتحدة، منذ إنشائها وحتى اليوم، حالة عدم الأخراف في نزاع مسلح مباشر إلا ربما لعشر سنوات (وحسب ذلك باعتبار وجود قوات مسلحة أمريكية تحارب خارج حدودها، وغير المحيطات، في أي فترة تقريباً)، لكن حالة الحرب المستمرة هذه لم تغير اقتصاد الولايات المتحدة، بل في الواقع أفادته عموماً، إذ شغلت مانيكية اقتصاد الحرب صناعات وخدمات وبحوث تكنولوجية وإحصائية عديدة، جعلت القطاع العسكري كذلك الدولة أحد أكبر القطاعات ثروة وساهمة في التطور التكنولوجي والتشغيل للقوى العاملة، وما زال، خلال الحرب العالمية الثانية انتعشت الولايات وأجزاء من ألمانيا والاقتصادات التكنولوجية العالية بصورة مطلقة للنظر، فكأن ألمانيا كانت تكبر اقتصادياً وتكنولوجياً كلما توسعت عسكرياً، ورغم أن ذلك التوسع انتهى نهاية درامية، مع خسارة ألمانيا للحرب، لكن ما اخترزته القوات المسلحة الألمانية من تقدم تكنولوجي ونظم إدارة اقتصادية أتى بعد بصورة ملموسة في مرحلة إعادة إعمار ألمانيا ما بعد الحرب، الأمر الذي يمكن أن نقول إنه مهدد حتى الآن في اقتصادها المعاصر والذي يحد أحده أقوى الاقتصادات في العالم، وربما أقوى اقتصاد أوروبي، أما الإمبراطورية

ستعقد مؤتمرات لمناقشة أوضاع "شمال كردفان" و"العاصمة القومية" على ضوء اتفاق السلام

الموازنة الدقيقة بين ماهية الفرد ومهامية الجماعة، والتساوي في الحقوق وإبداء الرأي وممارسة العادات والتقاليد، والكثير من القضايا التي من المقرر النظر فيها عند إقامة المؤتمر الدستوري، لذا أعلننا في الفيدرالية العودة إلى نظام الأقاليم، وهي: إقليم دارغور، الإقليم الشرقي، الإقليم الشمالي، إقليم جنوب كردفان، الإقليم الأوسط، إقليم النيل الأزرق، إقليم شمال كردفان، أما منطقة غرب كردفان فسيتم النظر في شأنها لتصبح إقليماً، وذلك للوصول إلى صيغة حكم مرضية، كما سيتم إعادة النظر في المحليات وبعدها خلال عضويتنا في اللجنة العليا واللجنة الفنية لمفوضية ترسيم الحدود في مسألة المحليات التي تتأخذ دول مجاورة وينبغي مراعاتها.

وحول مصير الولايات القائمة حال تنفيذ النظام الفيدرالي، وتحديد مستويات حكم الحادي - ولأنه محلي، فإنه يشهد على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار عبر المؤتمر المشار إليه آنفاً، الذي تعمل الوزارة على الإعداد له بمعاونة لجان فنية متخصصة، المناقشة الآلية التي يتم بها مخاطبة هذه القضايا محل التساؤل.

وأن النظام الفيدرالي ي طرح تحديات عديدة على مستوى التطبيق، قد يكون أبرزها توزيع الموارد المالية، فقد تم النظر، وفق الوكيل، في وضع آليات محددة فيما يخص بالاستفادة من عائدات الموارد المعدنية أو البترولية أو غيرها التي ينتجها كل إقليم، وأنشأت وزارة المالية خصصها السنة الماضية صندوق السلام والتنمية، ليتم فيه إيداع مبلغ معين يتخصص من ميزانية كل عام، خاص بتنمية المناطق المتأثرة بالحرب، بجانب صندوق من أموال مؤتمرات المندوبين وصندوق العائدات، مهمته توريد عائدات الدولة من ضرائب وتصدير، بجانب إنشاء مفوضية قسمة وتخصيص ومراقبة الإيرادات المالية، ليعاد تقسيمها بين الأقاليم المختلفة، على أن يكون للمناطق ذات التنمية المتخلفة الأولوية والدمع الأكبر من أموال المفوضية، التي تتبع بشكل مباشر لوزارة ديوان الحكم الاتحادي وليس لوزارة المالية، وهذا الاتجاه مبني على معايير سياسية وليس اقتصادية، أي التنمية المتوازنة والتنمية على ميررات سياسية.

ويقول وكيل وزارة الحكم الاتحادي، الدكتور حسان نصر الله، إن من أبرز متطلبات إقامة نظام الحكم الرأسمي مشاركة كل القطاعات والمكونات، وجود قوانين تنظم وتحدد العلاقة بين المكونات المختلفة للمجتمع، ما استغني إصدار قانون الإدارة الأهلية ليحدد مهامها ويساعدها في أدائها وتنظيمها وإعادة هيكلتها، مفسلاً: لا يخفى علينا مشاركتهم في المجالس المحلية والتشريعية، ولا يمكن إهمال دورهم في بناء التنسج الاجتماعي من خلال إعمال النزاعات والمصالحات والأزمات، والمراحيب والمسامرة والفصل في النزاعات الرعاة فيما بينهم، ويتفكرتهم السابقة حتى على مستوى البرلمان.

ويؤكد الوكيل أن الإدارة الأهلية تحتاج فقط إلى تنظيم، طالما لا يمكن تجاوز دورها وإسهامها في دفع التنمية لتحقيق العدالة الاقتصادية والمصاحبة وإعادة الثقة بين المكونات المجتمعية المختلفة في المرحلة الانتقالية، وكل ذلك من خلال توفير الإرث الاجتماعي في البلاد.

مدير تحرير مكتب المطاوري قسم المتعلق، أحمد بلال، يوضح أن وزارة الري انتهت التعاقد مع شركات حفر ونظافة القنوات الخاصة، واستبدلتها بالمؤسسة العامة للحفريات التي لديها 17 آلية فقط.

وعن توزيع تلك الآليات على أقسام المشروع، يبين أن قسم شلعي (150) ألف فدان ويضم (70) ترعة، لديه آلية واحدة، وقسم السلمية (140) ألف فدان به (104) ترعة، لديه 4 آليات، وقسم ود النور (112) ألف فدان وبه (118) ترعة آليات، وقسم التحاميد به (97) ترعة آلية واحدة، وقسم الفخخير والمنسي آلية واحدة، وقسم عبدالمجاد 110 ألف فدان به 90 ترعة آلية واحدة، وقسم المختار (87) ألف فدان به (90) ترعة آلية واحدة.

غير قادرة على صيانة آلياتها، لتفصل التمويل، وهذه مسؤولية وزارة الري والموارد المائية.

الشركات التي تشغل الآليات، كما يقول المزارع أحمد عوض السيد، تدعي أنها لا تمك المال بينما يتضرر المزارع بشكل مباشر من عدم أدائها لعلمها، وتقلص المساحات المروية، بالتالي قلة الإنتاج وانخفاض الدخل.

وكان مشروع الجزيرة يعتمد على قسم الهندسة الزراعية في عمليات تنظيف السروح والقنوات، قبل أن يفك النظام البائد أقسام المشروع، ويخصص عملياتها، ويبيع الآليات الخاصة قبل سنوات طويلة.

ويعتمد الآن على آليات تتبرع (20) شركة، تتبع بدورها للمؤسسة العامة للحفريات.

تشكيك في إيفاء وزارة الري بتعهداتها السابقة بري ألف فدان (800) ألف فدان في هذه العروة

كبير من أجل انسياب المياه، ولا توجد آليات تعمل على حل هذه المشكلة في بعض الأقسام حتى الآن، وعملاً أن الشركات المسؤولة عن الري في المشروع

مضاعفة من الحصص المقررة، الأمر الذي يؤثر سلباً على القنوات المجاورة ويؤدي للعطش.

على الأرض يشكو مزارعون من صعوبات كبيرة في انسياب مياه الري، ويصيب الطيب حمزة رئيس الجمعية القاعدية لترعة رحمة الله، مكتب المديرية القسم الشمالي الغربي لكاب الجداد، فإن الآليات (الحفارات) التي تعمل في إزالة الإطماء والحشاشات في مجاري الري متهاكلة، فيما يوجد في كل مكتب بالمشروع حوالي (17) ترعة بحاجة عاجلة للتنظافة، والنتيجة أن الري يهدد بالفشل نجاح العروة الشتوية، ويخسر قلق المزارعين من خسارة مجهوداتهم وأموالهم.

ويضيف "تمت الزراعة في مساحات كبيرة لكن أغلب الاربع تحتاج لعمل

مضاعفة من الحصص المقررة، الأمر الذي يؤثر سلباً على القنوات المجاورة ويؤدي للعطش.

على الأرض يشكو مزارعون من صعوبات كبيرة في انسياب مياه الري، ويصيب الطيب حمزة رئيس الجمعية القاعدية لترعة رحمة الله، مكتب المديرية القسم الشمالي الغربي لكاب الجداد، فإن الآليات (الحفارات) التي تعمل في إزالة الإطماء والحشاشات في مجاري الري متهاكلة، فيما يوجد في كل مكتب بالمشروع حوالي (17) ترعة بحاجة عاجلة للتنظافة، والنتيجة أن الري يهدد بالفشل نجاح العروة الشتوية، ويخسر قلق المزارعين من خسارة مجهوداتهم وأموالهم.

ويضيف "تمت الزراعة في مساحات كبيرة لكن أغلب الاربع تحتاج لعمل

(3.700) مليون جنيه، إلى (700) مليون جنيه، ما يعني أن عمليات الري تجري تحت سقف 18% من الميزانية المطلوبة. وتابع: "أخشى أن يفهم الري رغبة المزارعين في الإنتاج، كما أخشى أن نخطوا بسرعة نحو إفشال الموسم".

يشكك خلف الله في إيفاء وزارة الري بتعهداتها السابقة بري ألف فدان في هذه العروة: لا يكفي لصيانة المرحوس حتى الآن لا يفتي لصيانة القنوات، ويقر بأن بالأعمال في آليات حفر ونظافة القنوات وحتى الأخطاء في بعض الأقسام، هي ما يعيق العمل، لكنه يصحح بالطبيعية، مؤكداً أن الري لا يتحمل لوحده مسؤولية عطش بعض المساحات في المشروع كل عام، وإنما بعض التجاوزات المتكررة في عمل القنوات وسحب مزارعين لكميات